إصلاح بيئة الأعمال من منظور مجموعة البنك الدولي

الأستاذ الدكتور نعيمي فوزي

جامعة سيدي بلعباس ، الجزائر

مقدمة:

تتجه بنية الهيكليات الاقتصادية المغاربية أكثر فأكثر إلى التغيير و التكييف، رغبة منها في مواكبة التوجهات الجديدة للاقتصاد المعولم. و يكاد هذا التغيير و التكييف الحاصل منذ سنوات خلت أن يندرج تحت عنوان كبير و معتاد وهو "الإصلاح". المفهوم الذي يمكن تعريفه بأنه التدخل بسياسات معينة لإصلاح الانحرافات و تحسين أداء النظم الاقتصادية المختلفة دون المساس بجوهرها و فلسفتها كالتأميم في إنجلترا و فرنسا لتحقيق العدالة و الرفاهية في النظام الرأسمالي، و السياسات الكينزية في الولايات المتحدة لتخفيف حدة التقلبات الاقتصادية و النيم في المجر و البروستريكا في الاتحاد السوفياتي سابقا.[1]

إن ما يعاب على مفهوم "الإصلاح الاقتصادي" عندما يتعلق الأمر بحالة الدول النامية و منها الدول المغاربية هو الاقتناع بضرورته و حتمية إحداثه فقط في إطار التعامل و تسيير الضغوطات الفوقية التي غالبا ما تمارسها المنظمات المالية و النقدية و التجارية الدولية أو تلك الضغوطات التحتية التي تمارسها منظمات المجتمع المدني المحلية النشطة في المجال الاقتصادي و الاجتماعي.

إضافة إلى ذلك، فالإصلاح الاقتصادي بالمفهوم المتداول يتميز بقدر من النسبية تجعل منه في الكثير من الأحيان لا يحقق الغرض منه، و في هذه الحالة تطرح مسألة "مرجعية الإصلاح" أو الإصلاح بالنظر إلى ماذا؟ أهو مراعاة لمقاييس دولية معتمدة أثبتت قدرا مهما من الفعالية و الأداء الحسن في كل الظروف أم تكييفا مع توصيات المنظمات الدولية ذات الرؤية التحريرية الصرفة علما أن الكثير من المهتمين بهذا المجال يؤكدون حقيقة هذه التوصيات بأنها مجرد خارطة طريق مرسمة بدقة و على مدى طويل،وضعت لإنقاذ المشاريع الدولية الكبرى من أي تعثر و بالتالي الحفاظ على التقسيم الدولي للعمل في شكله التقليدي (فتبني الخوصصة كتوصية لإنقاذ المؤسسات العمومية التي تعاني من لاتوازنات هيكلية داخلية سمح باستقطاب نسبة مهمة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في

[1] السيدة إبراهيم مصطفى و آخرين،قضايا إقتصادية معاصرة،كلية التجارة،جامعة الإسكندرية،2009،ص86.

قطاع الخدمات وقطاعات تحويلية أخرى) أمام استمرار ضعف المركز التفاوضي و التنافسي للدول المغاربية و ما يرتبط به من سوء في جودة القواعد التنظيمية و المؤسساتية لمحيط الأعمال في هذه الدول.

إن محيط الأعمال هو نتاج جملة عوامل إذا تكاملت انطلقت حركة الأعمال بصفة عامة و معها حركة التنمية الشاملة، و إذا غاب أي منها، تعثرت حركة الأعمال و التنمية أو تخلفت.كما أن تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود الدولية و معها سائر عناصر الإنتاج لا يمكن أن يتوجه صوب أي بلد لا يتوافر فيه محيط الأعمال المطلوب، ومن هنا ضرورة معالجة كل القضايا و تذليل كل العوائق التي تحول دون قيام محيط أعمال إيجابي في شكل حزمة لإصلاحات تجيب عن تساؤلات رجال الأعمال الحقيقيين و تدار بشكل يحقق عنصري الفعالية و الديمومة.

1. **التعريف بالبرامج التشغيلية للتغيير المؤدية إلى نجاح الإصلاحات في محيط الأعمال من منظور البنك الدولي و برامج خدمة الاستشارة لفائدة الاستثمار الأجنبي.**

تعتمد الحكومات في إستراتيجيتها الاقتصادية على جهود تعجيل و توسيع الإصلاحات التي تمس بالخصوص تطوير و ترقية مناخ الأعمال في دولها.فالإصلاحات الموجهة للبحث عن المناخ المناسب للأعمال أصبحت ذات أولوية في أية خطة تصحيحية لأي اقتصاد، كما أضحت مقياسا للبحث و التطلع نحو معدلات نمو مرتفعة و دائمة.فأي محاولة لعلاج إشكالية عدم الفعالية في هذا المجال يجب أن يمتد إلى المستوى الميكروإقتصادي خاصة ما تعلق منه بالإصلاحات الواسعة التي يجب أن تطل الأطر القانونية ، التنظيمية و المؤسساتية المنظمة للأعمال.

فرغم صعوبة تحقيق و تجسيد الإصلاحات الواسعة و الدائمة في هذا المجال إلا أن الإصلاح الناجح حسب خبراء مجموعة البنك الدولي يتطلب إعطاء اهتمام لكلا القطاعين العام و الخاص، كما **يتطلب التغلب على مخاوف التغيير و تعقيداته في ظل الدينامكية التي تميز المناخات الاقتصادية و الاجتماعية في الكثير من دول العالم.**

لقد شهدت السنوات الأخيرة تراكم معتبر لمعطيات كثيرة (من أجل وضع إصلاحات تنظيمية ناجحة في الدول النامية) تشمل هيكلا بحثيا يعتمد على تجارب و جهود مجموعة البنك الدولي وبرامج خدمة الاستشارة لفائدة الاستثمار الأجنبي التابعة لها.[1] فرغم أهمية البحث المقدم بما يحتويه من تجارب و دروس لمن يريد أن يبادر بإصلاح مناخ الأعمال إلا أن روحه و فلسفته لم تخرج من إطار

[1] Lessons For Reformers : How To Launch,Implement,and Sustain Regulatory Reform,An analysis of six case studies in developing and high-income countries,The World Bank Group,Washington,DC,Juin 2009,p.1.

الرؤية التحريرية الشاملة التي تتبناها بشكل تقليدي مؤسسات برتون وودس و المبنية أساسا على تحفيز الطلب الداخلي و مرونة الأسواق و خاصة السوق النقدية و كأننا في طريق أحادي الاتجاه و هو الوحيد المؤدي إلى الخلاص الاقتصادي.

من منظور مجموعة البنك الدولي و برامج خدمة الاستشارة لفائدة الاستثمار الأجنبي فإنه بغض النظر عن محتوى الإصلاح المنشود، **فالنجاح يتأثر بخليط من سبعة برامج تشغيلية للتغيير**[1]:

- **العولمة أو المنافسة:** فكلما تنتقل رؤوس الأموال و الشركات عبر الحدود بكل حرية،كلما إلتزمت الحكومات و بكل قوة في تنظيم المنافسة.كما أنه و للمحافظة على الاستثمارات الموجودة و إستقطاب أخرى جديدة فيجب عليها العمل على خفض تكلفة ممارسة الأعمال بما فيها تكاليف و مخاطر الاستثمار التي سوف تعود عليها بعائدات معتبرة خاصة على المدى المتوسط و الطويل.

- **الأزمة:** لا ينبغي تضييع فرصة وقوع الأزمة لإصلاح الانحرافات بالرغم من أنها تعتبر من المقاربات ذات الخطر العالي، **فتجربة إيطاليا و جمهورية كوريا أكدت أن الإصلاحات التي تطلق عل خلفية الأزمات ممكن أن تكون صعبة المحافظة.** كما أنه لا يوجد ما يضمن اتخاذ القرارات الصائبة في ظل هذه الظروف.

- **القيادة السياسية:** إن عمل القيادة السياسية الراشدة هو توجيه الإصلاحات نحو النجاح، و لا يمكن أن يتحقق ذلك إلا إذا كنا أمام قيادة تتمتع بمهارات تؤدي إلى زيادة قدرة التغيير.كما أن الكفاءة تظهر في القدرة على رسم و تطبيق الإصلاحات بشكل سريع لتخفيض تكلفة تضييع الفرص و تدليل آلام المرحلة الانتقالية.

- **الانسجام الإصلاحي الواضح و المعلن:** الإصلاحات الموجه للسوق قد تكون عاملا ضاغطا لإصلاح القطاعات الأخرى و هكذا.. و هو ما يسمى **بنظرية امتداد الإصلاحات وقابليتها للانتشار على شاكلة الكتل الثلجية الضخمة التي تنهار على جانب الجبل بمجرد الاحتكاك بجزئية صغيرة.**مثال: إصلاح التعريفة الجمركية تؤدي بالضرورة إلى إصلاح سوق الإنتاج الوطني المقبل على مواجهة منافسة المنتوجات المستوردة.كما أن انضمام المكسيك إلى تكتل **النافتا** الاقتصادي أدى على تقوية دور التقنوقراط و ظهور قوه ضاغطة تقودها جمعيات الصناعيين الخواص بهدف التقليص من تدخل المكتف للحكومة في الاقتصاد.زيادة على ذلك،فلقد تبث أن

[1] Lessons For Reformers : How To Launch,Implement,and Sustain Regulatory Reform,An analysis of six case studies in developing and high-income countries, Ibid,p.2

الإصلاحات المرتبطة بعضها البعض قد تشكل برنامجا تشغيليا قويا للتغيير و أن الكثير منها مرتبط أو ناتج عن تحرير الممارسة التجارية عبر العالم و أن الضغوطات المتزايدة التي تفرضها المنافسة الدولية تؤدي في الغالب إلى طلب الشركات إلى تحسين مناخ الأعمال.

- **التقنوقراط:** لقد تبث في الكثير من التجارب أن التقنوقراط الحكوميين الذين يتميزون بتكوين عال و على أعلى مستوى من المهارة و الخبرة أو أولئك الذين يشتغلون على مستوى المؤسسات المستقلة التي تعنى بمسائل الإصلاح، عادة ما يطورون مبادراتهم الإصلاحية معتمدين على ترقية مفهوم الصالح العام الحقيقي على عكس ما يميز السياسيين الذين يتبنون خطاب الوعود بالإصلاح لاستمالة أصوات الناخبين لاغير.

-**التغيرات في المجتمع المدني:** إن الإصلاح ليس مهمة الحكومات فقط،فيمكن للشركات و نقابات العمال و بقية مكونات المجتمع المدني المستقل المشاركة في بناء و دعم فرص توسيع الإصلاح بتعبئة المنخرطين وبقية أفراد الشعب بخطورة بعض الممارسات و تأثيرها على الاقتصاد و الوطن خاصة عندما يتعلق الأمر بمسائل مرتبطة بالفساد، الحكم الراشد...الخ

-**الضغوطات و الالتزامات الخارجية:** لقد أظهرت دراسات الحالة التي اعتمدت عليها مجموعة البنك الدولي في الورقة التي قدمتها كدروس للمصلحين أهمية الالتزامات الخارجية كورقة ضغط من أجل التغيير و إصلاح الانحرافات.و لعل أبرز مثال على ذلك هو ما أحدثته اتفاقية تجارية وقعت عليها دولة المكسيك من تأثير على القرار الداخلي بتحرير السوق و خوصصة المؤسسات.

كما و أنه و من منظور مجموعة البنك الدولي و برامج خدمة الاستشارة لفائدة الاستثمار الأجنبي،لا يمكن لهذه البرامج التشغيلية أن تدفع إلى تحريك عملية الإصلاح إلا في **إطار إستراتيجية مدروسة تمكن من الاستغلال الأقصى للفرص التي تخلقها هذه البرامج.**

فدراسات الحالة التي اعتمدت عليها المنظمة المذكورة في كل من جمهورية كوريا ،المكسيك،أستراليا،إيطاليا،المملكة المتحدة تبين أن البعض من عوامل التغيير قد تكون حقا خارجية إلا أن الحكومات يمكن أن تعمل أكثر و تبدل المزيد من الجهود لخلق شروط التغيير المنشودة محليا و تلقائيا و لا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بالإجابة على **إشكالية الحكم الصالح و حوكمة الشركات.**[1] بالإضافة إلى أن المصلحين في محاولتهم لبعث عملية الإصلاح قد يؤثرون على اتجاهات و خطوات **التغيير بتعبئة و استغلال مجموع البرامج التشغيلية المذكورة عوض اللجوء إلى طريقة " السبب و الأثر" لعامل واحد لخلق و تعريف و إنجاح الإصلاحات المتوخاة.**

فمثلا لا يمكن لعامل الأزمة أو القيادة السياسية لوحدهما أن يخلقا الإصلاح و تبعاته أو المحافظة عليه، كما أنه من غير المضمون أن تنجح القيادة السياسية في اتخاذ القرارات المناسبة في مواجهة الأزمة.

[1] بشير مصيطفي،تصريح الوزير الأول:هل تعني الحكومة ماتقول؟،جريدة الشروق اليومي،العدد 2884،ص17

زيادة على ذالك،فالدراسات التي أعدتها الهيئات الدولية المذكورة أظهرت أن البرامج التشغيلية تتميز بطابع تتابعي أو تعاقبي، و لا يمكن لها أن تتفاعل إلا من خلال أربعة خطوات محددة:

1.1 الخطوة الأولى:

قد يكون لعامل الأزمة أو عامل الضغوطات الناتجة عن الإلتزمات الخارجية أهمية في انطلاق الإصلاحات، فيعاد من خلالها تعريف السياسية الاقتصادية المرافقة لعملية بعث التغيير من جديد، **كما تساعد الأزمة و الإلتزمات الخارجية على إضعاف المدافعين على الإبقاء على الوضع الراهن و يشجع في نفس الوقت المصلحين داخل الحكومة الواحدة.**

1.2 الخطوة الثانية:

إن أول موجة للإصلاح تأتي في الغالب عندما يضع السياسيون **رزنامة إصلاح** بغض النظر عن المصالح التقليدية الداخلية للبلد. هذا النوع من الرزنامات قد يستورد من الخارج أو يعد من طرف أصحاب التفكير الإصلاحي من التقنوقراط المحليين بحيث تحدد من خلاله الأهداف الخاصة و محتوى الإصلاحات المأمولة.

1.3 الخطوة الثالثة:

هذه الموجة التي تبدأ حذرة إلى حد ما، تزداد قوة و انفتاحا لتغيرات أخرى من خلال خلق ضغوطات و تحالفات جديدة. و قد تمتد إلى إنشاء مؤسسات جديدة ترفع من تأثير و هيمنة التقنوقراط. كما أن الإصلاحات التي تندرج في إطار اتفاقيات دولية موقعة و مصادق عليها تحد من إمكانية الرجوع عنها، و قد ترفع بعض الإصلاحات تكلفة عدم الإصلاح ،فمثلا فتح الأسواق و تحريرها من هيمنة الدولة يؤدي بالضرورة إلى إصلاح نظام الأعمال المحلي (الوطني) بفعل قوة المنافسة الخارجية التي يحملها الانفتاح و هو ما يعتبر تكلفة إضافية أخرى.

1.4 الخطوة الرابعة:

تصبح الإصلاحات دائمة فقط عندما توضع في إطار مؤسساتي داخل آلية الحكومة،كما أن دسترة التغيير يجب أن تكون ضمن العملية السياسية و في إطار توافقي.

إلى جانب ذلك،فالإصلاحات يمكن أن تكون أكثر فعالية و نجاحا **عندما تضعها الحكومات في شكل شبكة واسعة من مؤسسات التفكير الإصلاحي من خلال عمل الإدارة العمومية.**

إستراتيجيا،الاستغلال المتعاقب للبرامج التشغيلية للتغيير المذكورة يظهر مهما جدا لتجسيد الإصلاح الدائم، كما أن الفهم الجيد لهذه البرامج و الأثر الذي قد ينتج عنها يمكن أن ترفع من حظوظ التغيير الواسع و الناجح أثناء تنفيذه.

2. التوصيات التي تساعد على تطبيق دروس الإصلاح بشكل إيجابي:

لقد توصل واضعو هذه التدابير من خلال دراسات الحالة المذكورة على مجموعة من التوصيات أهمها:

1. إثارة الإصلاح باستعمال الأزمة إن أمكن، أما ديمومتها فمرتبطة بالتجرد و الابتعاد عن الزعامة السياسية و دعم الأحزاب.

2. يبدو أن عوامل النجاح لا يمكن أن يكتب لها النجاح إلا و هي مجتمعة و مرتبطة ببعضها البعض. فالحكومات الناجحة تستثمر بشكل متزامن في إدارة برنامج الإصلاح،تحريك الحوار العمومي و الخاص و ضبط النتائج فيما بعد. كما أنه ليس بالضرورة أن تكون كل هذه العوامل على أعلى مستوى من التطور فضعف الواحدة قد يعوض بقوة الأخرى.

3. إن تنشيط إدارة الإصلاح و تدعيمها يعتبر من الأهمية بمكان خاصة من خلال تكريس القيادة و المتابعة اليومية للإدارة العمومية. بالإضافة على ذلك، فالحكومات التي تقوم بتقوية قدرات الإصلاح و ترقيتها و ضبطها و دعمها من خلال كل أجهزة الإدارة،فهي تقوم بوضع اللبنات الأولى للتنفيذ.

4. يكون التنفيذ مجديا و فعالا عندما يقترن بالتعليم و التكوين المستثمر و المتواصل. كما أن الاستفادة من تجارب الممارسات الجيدة في الدول السباقة في هذا المجال يبقى دائما نافعا و ضروريا.

5. ينبغي وضع الشفافية في قلب عملية الإصلاح،فهي ليست فقط أداة لتقوية البرامج التشغيلية للإصلاح،بل أكثر من ذلك فهي ذات أهمية كبيرة في تخفيض مخاطر التنظيم.فالانخراط في مبادئ الشفافية و المساءلة يعتبر عاملا أساسيا لاكتساب ثقة السوق في الدولة الحديثة، كما أن الإصلاح يجب أن يتضمن تطوير و ترقية أعراف شفافة جديدة عبر عمل الإدارة العمومية.

6. إن الهدف الأول من الإصلاح هو الوصول إلى ما يسمى بالتغيير الآلي من خلال اعتماد نموذج "الإصلاح الواحد تلو الآخر" بقصد بناء قوة دفع خلفية لتحريك عجلة الإصلاح. و كلما تحصلنا على نتائج إيجابية بسرعة كلما ساعدت الحكومات على بناء المصداقية،كما أن النجاح يولد النجاح. إن مناخ الأعمال المناسب يمتد إلى ما وراء تأثير الممارسات الإدارية و التنظيمية على القرار الأعمالي،فيشمل جملة من المسائل الأخرى كالهياكل القاعدية،الموارد الأولية،المخاطر السياسية و الاستقرار الماكرو إقتصادي. غير أنه و لأهمية المسائل التنظيمية و الإدارية في عالم المال و الأعمال باعتبارها نقطة الالتقاء الأولى و المباشرة ،فعلى الحكومات أن تبدي اهتمامها بالموضوع من خلال سياسة محددة تطرح فيها بجد كيفية تعريف و تحديد مؤشرات نجاح المناخ الإداري و التنظيمي الموجه

للأعمال، أو بمعنى آخر كيفية قياس التطور المنشود في هذا المجال؟ بالنسبة للدول المتقدمة، فمؤشر نجاح المناخ الإداري و التنظيمي يظهر فيما قد ينجر عن أي إصلاح في هذا المجال من رفاهية اجتماعية واسعة تظهر بشكل جلي على أفراد المجتمع. و يمكن استعمال التقنيات المختلفة لتحديد المكاسب الاجتماعية الصافية الناتجة عن الوظيفة التنظيمية للحكومات رغم صعوبتها. و على كل، فينبغي على المنشغلين بالإصلاح العمل على إيجاد ميزان تنظيمي يوازن بين تكلفة الإصلاح و المكاسب التي يمكن أن نجنيها من ورائه.

و أما بالنسبة **لتكلفة تنظيم مناخ الأعمال** فأهمها:

- **التكلفة الإدارية**: بما فيها الإجراءات،الرشاوى،الإعلام.

- **التكلفة المالية**: كتكلفة شراء وسائل و عقارات.

و أما مخاطر التنظيم: فتظهر مثلا عندما تستبدل الاستثمارات ذات المدى الطويل بأرباح على مدى قصير، و هو ما يشكل صعوبة في استقطاب استثمارات الهياكل القاعدية (تتغير قواعد اللعبة). إذن عندما نناقش التأثيرات الإدارية و التنظيمية على مناخ الاستثمار،فإننا بذلك نناقش تأثير تكاليف و مخاطر التنظيم على الأعمال بصفة عامة، ذلك أنه يفترض أن بعض تكاليف التنظيم و مخاطره عندما تصيب الشركة فتؤدي حتما إلى تخفيضات ملموسة في حجم الاستثمارات. و هنا يجب أن نشير إلى أن تكلفة حماية المستهلك مثلا قد تؤدي إلى أرباح كبيرة،بينما عندما تكون الخدمة العمومية دون المستوى المطلوب أو تنخفض فيها مقاييس الحوكمة فنكون أمام نتائج عكسية.

و بناء على ذلك، فيمكن منطقيا تعريف نجاح إصلاح المناخ المناسب للأعمال بأنها تلك الإصلاحات إلي تؤدي إلى رفع العائدات الخاصة للاستثمار عبر تخفيض المخاطر الصافية للتنظيم أو للتكاليف أو لكيلهما معا.

إن مثل هذا التعريف قد تكون له تأثيرات على إستراتيجية الإصلاح بحيث تتحول إلى إصلاحات آلية مسوغة في صورة نظام، طويلة المدى،مؤسسة و تنطلق من الأعلى نحو الأسفل.

بالإضافة على ذلك، فيمكن قياس نجاح محيط الأعمال من خلال الأرباح الاقتصادية التي تكتسب على طول المسافة التي تربط المتعاملين نحو المستهلكين. أما الإصلاحات التي ترفع مستوى المنافسة فليست دائما نافعة لربحية الأعمال بالقدر الذي يحقق الديمومة المطلوبة.

3.قياس الإصلاحات الفعالة لمحيط الأعمال:

بصفة عامة، معظم الطرق لقياس التأثير الصافي لمخاطر و تكاليف التنظيم ليست في كل الأحيان موثوقة.ففي الماضي القريب،لوحظ أن الكثير من المؤشرات التي سبق الإشارة إليها حملت قدرا معتبرا من الايجابيات مست محيط الأعمال و حركته نحو الأحسن، كما أنها و من جهة أخرى أكدت أن البعض منها مرتبط في نجاحه ارتباطا وثيقا بالنجاعة الاقتصادية الشاملة مما يبين أن الدول التي تسعى لتطوير قدراتها بالاعتماد على هذه المؤشرات سوف تطور حتما محيطها الأعمالي و بالتالي تشجيع الاستثمارات و النمو. من جهة ثانية، بعض هذه المؤشرات تبنت المقاربة التي تنطلق من الأسفل نحو الأعلى،كما عمدت على اختيار بعض المسائل التنظيمية و الإدارية التي تعتبرها ذات أولوية كبرى و طورت بالتالي مقاييس كمية لحساب تكلفة التنظيم و المخاطر المتعالية.و هنا يجب أن نشير أن التقرير السنوي للبنك الدولي حول ممارسة الأعمال يعتبر من بين المشاريع التي تستعمل مثل هذه المؤشرات.[1]

خلاصة:

يبدو أن ما جاء في الدراسة التي أعدها خبراء مجموعة البنك الدولي و برامج وكالة الاستشارة لفائدة الاستثمار الأجنبي و الموسومة " دروس للمصلحين: كيف تطلق،تنفذ و تحافظ على الإصلاح التنظيمي لمحيط الأعمال " يحمل ما قد يجيب عن الكثير من التساؤلات التي تطرح في الآونة الأخيرة على مناخات الأعمال في الدول المغاربية و خاصة على مستوى حكومات الجزائر و ليبيا التي تعيش حالة تردد تشريعي و تنظيمي لا مثيل له بفعل طبيعة الأنظمة الاقتصادية الذي تعتمد على العوائد البترولية من جهة و ضعف القدرة على ضبط و توجيه و رقابة حركة رؤوس الأموال الأجنبية الموظفة داخل هذه الدول في ظل سياسة التحرير الاستثماري الذي تبنتها في السنوات الأخيرة من جهة أخرى. من خلال تجربة الجزائر بالخصوص، فإصلاح مناخ الأعمال من خلال مسعى التحرير لم يعط ما كان مرجوا منه من استقطاب لاستثمارات أجنبية تكمل وظيفة الدولة و البنوك الوطنية في توفير السيولة و حفز الاستثمار.كما حمل معه بذورا لفساد تفشى بشكل رهيب و تجاوزات لقوانين الجمهورية خاصة القانون المصرفي ، قانون العمل و النصوص التي تنظم التجارة الدولية ...الخ . و هنا تثار مسألتين للنقاش: الأولى تتمثل في إمكانية إصلاح مناخ الأعمال من خلال الاختيارات المقيدة التي تنتصر للرأسمال المحلي في مقابل عروض الشركات الأجنبية التي تستغل مزايا قانون الاستثمار و بالتالي الخروج عن وصايا المؤسسات المالية و النقذية الدولية ذات التوجهات الليبرالية؟ و أما الثانية إمكانية نجاح الإصلاح في خضم النقص الحاد في جودة المؤسسات و الحكم الراشد؟.[2]

[1] www.doingbusiness.org

[2] Voir plus,Lakhlef.B,la Qualité des Institutions Et Le Climat Des Affaires,Magazine Investir,Mars-Avril,Alger, 2009,P.56-57.

المراجع:

- ✓ السيدة إبراهيم مصطفى و آخرين،قضايا إقتصادية معاصرة،كلية التجارة،جامعة الإسكندرية،2009،ص86.
- ✓ Lessons For Reformers : How To Launch,Implement,and Sustain Regulatory Reform,An analysis of six case studies in developing and high-income countries,The World Bank Group,Washington,DC,Juin 2009,p.1.
- ✓ Lessons For Reformers : How To Launch,Implement,and Sustain Regulatory Reform,An analysis of six case studies in developing and high-income countries, Ibid,p.2
- ✓ بشير مصيطفي،تصريح الوزير الأول:هل تعني الحكومة ماتقول؟،جريدة الشروق اليومي،العدد 2884،ص17.
- ✓ www.doingbusiness.org
- ✓ Voir plus,Lakhlef.B,la Qualité des Institutions Et Le Climat Des Affaires,Magazine Investir,Mars-Avril,Alger, 2009,P.56-57.